

المملكة المغربية

وزارة العدل والحريات

الوزير

26 مر 2

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



في 28 يناير 2015

من وزير العدل والحريات

إلى السيدات والسادة

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف والوكلاء العامين للملك لديها

الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية والوكلاء العامين

للملك لديها

رؤساء المحاكم الابتدائية ووكلاء الملك لديها

رؤساء المحاكم التجارية ووكلاء الملك لديها

الموضوع: حول تبسيط المساطر المتعلقة بالسجل التجاري.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، يشرفني أن أخبركم أنه في إطار مواصلة تنفيذ البرنامج الحكومي بخصوص تبسيط المساطر الإدارية المتعلقة بالمقاول، وتفعيلا لتوصيات اللجنة الوطنية المكلفة بمناخ الأعمال التي يندرج ضمن مجال اهتمامها تبسيط المساطر الإدارية ذات الصلة، تقرر اتخاذ الإجراءات الآتية في إطار تبسيط المساطر المتعلقة بالسجل التجاري:

1- منح كاتب الضبط صلاحية الإشهاد على مطابقة النسخ لأصولها بشكل فوري بعد التأكد من مطابقة النسخ المدلى بها أمامه لأصولها، من خلال وضع طابع يحمل صيغة "نسخة مطابقة للأصل" وكذا طابع مصلحة السجل التجاري وتاريخ عملية الإشهاد، بالإضافة إلى الاسم الشخصي والعائلي لكاتب الضبط وتوقيعه.

2- الاكتفاء بتسلم نظير واحد من العقود ومحاضر الجمعية العمومية وصورة منه مشهود بمطابقتها للأصل من طرف كاتب الضبط ماسك السجل التجاري عند كل إيداع

يقتضيه القانون، ويتم الإشهاد على مطابقتها للأصل من طرفه من خلال وضع طابع يحمل صيغة نسخة مطابقة للأصل "وكذا طابع مصلحة السجل التجاري وتاريخ عملية الإشهاد، بالإضافة إلى الاسم الشخصي والعائلي لكاتب الضبط وتوقيعه، على أن يحتفظ بالنظير المذكور أعلاه بكتابة الضبط وتوجه الصورة المصادق على مطابقتها للأصل من طرف كاتب الضبط إلى مصلحة السجل التجاري المركزي.

3- الاكتفاء بتسلم نظير واحد من التصريح بالقيود بالسجل التجاري وبنسختين منه عوض ثلاثة نظائر من المعني بالأمر أو وكيله المتوفر على وكالة لذلك وبصورتين منه مشهود بمطابقتها للأصل من طرف كاتب الضبط المكلف بمسك السجل التجاري من خلال وضع طابع يحمل صيغة " نسخة مطابقة للأصل" وكذا طابع مصلحة السجل التجاري وتاريخ عملية الإشهاد، بالإضافة إلى الاسم الشخصي والعائلي لكاتب الضبط وتوقيعه، على أن يحتفظ بالنظير بكتابة الضبط ويسلم نسخة منه للملزم أو وكيله، أما النسخة الثانية فترسل إلى السجل التجاري المركزي داخل الآجال المنصوص عليها قانونا.

ونظرا لما لهذه التدابير من أهمية بالغة، أطلب منكم إيلاءها العناية التي تستحقها، وتبليغ فحواها إلى السادة القضاة المكلفين بمراقبة السجل التجاري والسادة رؤساء مصالح كتابة الضبط والسادة كتاب الضبط ماسكي السجل التجاري تحقيقا للأهداف المرجوة منها مع إخباري بالصعوبات التي قد تعترضكم عند تطبيقها، والسلام.

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد